

تدوين الحديث ومنع اندثاره عند الشيعة

لميس سلوم (سورية)^١، الدكتور حسين اليوسف (سورية)^٢

قبول: ١٤٤٣/٠٧/٠٩

استلام: ١٤٤٣/٠٣/٢٩

الملخص

بحثي بعنوان تدوين الحديث عند الشيعة، أُبين فيه دور الشيعة في تدوين الحديث ومنع اندثاره، وهو يتألف من ثلاثة مباحث؛ في المبحث الأول أُبين فيه الكليات والمفاهيم والأبحاث التصورية المتعلقة بالعنوان، وفي المبحث الثاني أُبين المقصود من العنوان ومحل البحث، وفي المبحث الثالث أُبين دور الشيعة الإمامية في حفظ الحديث ومنع اندثاره، ويتبين معنا بعد ذلك أن لأهل البيت عليهم السلام بشكل خاص - من خلال متابعتهم الحثيثة وتشجيعهم على كتابة الحديث وكتبهم وصحفهم التي كتبوها وتناقلوها خلفا عن سلف - وللشيعة بشكل عام في زمن الحضور وزمن الغيبة - لاسيما من خلال الأصول الأربعمئة والكتب الأربعة - دورا مهما وأساسيا في تدوين وحفظ الحديث الأمر الذي أدى إلى منع اندثاره، والوقوف في وجه الإسرائيليات ووضع الحديث. ونبني على ذلك لابدية السعي لحفظ الحديث كما كان ديدن أسلافنا.

الكلمات المفتاحية: تدوين الحديث، الشيعة، الإمامية

المقدمة

من الحقائق المسلّمة عند الإمامية أن السُنّة النبوية الشريفة لم تكن مهملة تذروها الرياح، وإنما حظيت باهتمام بالغ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك كما كان حظ القرآن الكريم. فقد كان له كُتّابه المعيّنون بالإسم والصفة لاسيما الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وعُرفوا بعنوان واضح وسمّة شاخصة

١. خريجة مرحلة البكالوريوس قسم الفقه والمعارف الإسلامية، جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية، حوزة الشهادة

أم ياسر، قم، إيران، Amy1603@gmail.com (الكاتب المراسل)

٢. الأستاذ قسم الفقه والأصول، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية، جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله

المفتوحة، قم، إيران، h.alyousef@mou.ir

(كُتِّبَ الوحي). وفي عددهم ودورهم جالت أقلام المؤرخين. كانت مهمتهم تقييدُ الآيات الكريمة بعد نزولها بإشراف متواصل وتوجيه متاخم وعناية لاصقه من النبي ﷺ الأمر الذي ساهم في حفظه للأمة المرحومة على طبق حقيقته الربانيَّة المنزَّلة، كذلك السنة النبوية الشريفة؛ وسوف يأتي بيان ذلك في محله.

بخلاف أهل السنة فقد ساد عندهم - واعتمادا على روايات يعتبرها علماء السُّنة صحيحة - أن صاحب الرسالة نهى عن تدوين أحاديثه، بل شدد على ذلك، وفي ضوئها وعلى هديها يعلّل البعض من علماء الجمهور عدم تدوين السُّنة المطهرة.

بقولهم: «إن المنع إنما كان خشية اختلاط بين الوحي الذي يُتلى بالوحي الذي لا يُتلى». (الخولي، ١٩٨٣: ١٧)

وقد روى أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ». (ابن حنبل، ١٤١٩، ج ٣: ٢١)

وفي بحثنا هذا نريد أن نبين الدور الذي قام به الشيعة لحفظ الحديث ومنع اندثاره، وأن النعمة التي نعيش فيها وهذا الكم الكبير من الأحاديث التي يستفيد منها الفقهاء في استنباطاتهم ومن خلالها تم حفظ الدين والشريعة، إنما من بركات هذا الدور وتدوين الحديث.

بيان مفردات العنوان

- الحديث لغة واصطلاحاً

الحديث لغة: جاء في «المحيط»: الحاء و الدال و الثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حدث أمرٌ بعد أن لم يكن. والرجلُ حَدَّثَ: الطرئُ السن. والحديثُ من هذا؛ لأنَّه كلامٌ يحدثُ منه الشيءُ بعد الشيء. ورجلٌ حَدَّثَ: حَسَنَ الحديث. ورجلٌ حَدَّثَ نساءً، إذا كان يتحدثُ إليهنَّ. ويقال هذه حَدِيثِي حَسَنَةً، كَخَطِيئِي، يراد به الحديث. (ابن فارس، ١٤٠٤، مادة: حدث)

وقال في «المحيط»: الحاء و الدال و الثاء: حدث: الحَدَّثُ والحَدَثَانُ: من أَحْدَثَ الدَّهْرُ شَيْئَهُ التَّازِلَةَ. وهو أيضاً: الإبداء، والفعلُ: أَحْدَثَ. والحديثُ معروفٌ، حَدَّثَ يُحَدِّثُ. وصارَ فلانٌ أَحْدُوْتَةً:

أَكْثَرُوا فِيهِ الْأَحَادِيثَ. وَرَجُلٌ حَدَّثَ وَحَدَّثَ: كَثِيرُ الْأَحَادِيثِ، وَحَدَّثَ: جَيِّدُ السِّيَاقِ لَهَا. وَحَدَّثَ: يُزَيِّنُ الْحَدِيثَ. وَمُحَدَّثٌ: يَرَى الرَّأْيَ فَيَكُونُ كَمَا رَأَى.

وَالْحَدِيثُ مِنَ الْأَشْيَاءِ: الْمُحَدَّثُ. وَحَدَّثَ الشَّيْءُ. وَاسْتَحْدَثْتُ أَمْرًا. وَشَابَّ حَدَّثٌ، وَشَابَّةٌ حَدَّثَةٌ، وَقَوْمٌ حَدَثَانٌ. وَالْحُدُثَانُ: مَصْدَرُ الشَّيْءِ الْحَدِيثِ. وَالْأَحَادِيثُ مِنَ الْفِقْهِ وَنَحْوِهِ مَعْرُوفَةٌ. وَأَحْدَثَ الشَّيْءُ: أَبْدَعَهُ، وَاسْتَحْدَثَهُ: مِثْلُهُ. (ابن عباد، ١٤١٤، مادة: حدث)

الحديث اصطلاحاً: مقصودنا من الحديث في بحثنا المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد الكتاب الكريم، وهو السنة وبالتحديد سنة النبي محمد ﷺ وبعبارة أخرى مقصودنا من الحديث حديث النبي ﷺ الذي منع الخليفة الأول والثاني من تدوينه بعد حياته بمبررات واهية لا أساس لها من الصحة.

- الشيعة لغة واصطلاحاً

الشيعة لغة: جاء في «الصحيح»: شَاعَ الْخَبْرُ يَشِيعُ شَيْعُوَةً، أي ذاع. وَسَهُمٌ مُشَاعٌ وَسَهُمٌ شَائِعٌ، أي غير مقسوم. وَسَهُمٌ شَاعَ أَيْضًا، كَمَا يُقَالُ سَائِرُ الشَّيْءِ وَسَارُهُ. وَأَشَاعَ الْخَبْرُ، أي أذاعه فهو رجلٌ مَشِيعٌ، أي مَذِيعٌ. وَقَوْلُهُمْ: حَيَّاكُمُ اللَّهُ وَأَشَاعَكُمُ السَّلَامَ، أي جعله الله صاحباً لكم و تابعاً. وَشَاعَكُمُ السَّلَامُ، كَمَا تَقُولُ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ. وَهَذَا إِنَّمَا يَقُولُهُ الرَّجُلُ لِأَصْحَابِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفَارِقَهُمْ.

وَالشَّيْعُ: الْمِقْدَارُ؛ يُقَالُ: أَقَامَ فَلَانٌ شَهْرًا أَوْ شَيْعَةً. وَقَوْلُهُمْ: آتَيْكَ غَدًا أَوْ شَيْعَةً، أي بعده. وَشَيْعَتُهُ عِنْدَ رَحِيلِهِ. وَالْمَشِيعُ: الشَّجَاعُ. وَشَيْعَةُ الرَّجُلِ: أَتْبَاعُهُ وَأَنْصَارُهُ. يُقَالُ: شَايَعَهُ، كَمَا يُقَالُ وَالَاهُ مِنَ الْوَلِيِّ. وَالْمَشَايِعُ أَيْضًا: الْلاحِقُ. وَشَيْعَتُهُ بِالنَّارِ، أي أحرقتة. وَتَشِيعَ الرَّجُلُ، أي ادَّعى دعوى الشَّيْعَةِ. وَتَشَايَعَ الْقَوْمُ، مِنَ الشَّيْعَةِ. وَكُلُّ قَوْمٍ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ يَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ رَأْيَ بَعْضٍ فَهُمْ شَيْعٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: كَمَا فَعِلَ بِأَشْيَائِهِمْ مِنْ قَبْلُ، أي بأمثالهم مِنَ الشَّيْعِ الْمَاضِيَةِ. (الجهوري، ١٤١٠، مادة: شيع)

وفي «كتاب العين»: وَالشَّيْعَةُ: قَوْمٌ يَتَشَيَّعُونَ، أي: يهونون أهواء قوم ويتابعونهم. وَشَيْعَةُ الرَّجُلِ: أَصْحَابُهُ وَأَتْبَاعُهُ. وَكُلُّ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا عَلَى أَمْرٍ فَهُمْ شَيْعَةٌ وَأَصْنَافُهُمْ: شَيْعٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ أَي: بِأَمْثَالِهِمْ مِنَ الشَّيْعِ الْمَاضِيَةِ. وَشَيَّعْتُ فَلَانَا إِذَا خَرَجْتَ مَعَهُ لَتَوَدَّعَهُ وَتَبْلُغَهُ مَنْزِلَهُ. (الفراهيدي؛ ١٤١٠، مادة: شيع وشوع)

وقال الراغب في «مفرداته»: الشَّيْعُ؛ الإِنتِشَارُ وَالتَّقْوِيَةُ. يُقَالُ: شَاعَ الْخَبْرُ، أَي: كَثُرَ وَقَوِيَ، وَشَاعَ الْقَوْمُ: انْتَشَرُوا وَكَثَرُوا، وَشَيَّعْتُ النَّارَ بِالْحَطْبِ: قَوَّيْتُهَا، وَالشَّيْعَةُ: مَنْ يَتَقَوَّى بِهِمُ الْإِنْسَانُ وَيَنْتَشِرُونَ عَنْهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلشَّجَاعِ: مَشِيْعٌ، يُقَالُ: شَيْعَةٌ وَشِيْعٌ وَأَشْيَاعٌ. (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢، مادة: شيع)

إِذَا التَّشْيِيعُ لُغَةٌ هِيَ الْإِتِّبَاعُ وَالْمَوْلَاةُ، وَالشَّيْعَةُ هِيَ الْإِتِّبَاعُ وَالْمَوَالُونَ. وَبِهَذَا الْمَعْنَى جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ مِنْ شَيْعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ»، (الصافات، الآية ٨٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ»، (القصص، الآية ١٥) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا»، (القصص، الآية ٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ»، (الحجر، الآية ١٠) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ». (القمر، الآية ١٥)

الشَّيْعَةُ اصطلاحاً: يُطْلَقُ اسْمُ الشَّيْعَةِ عَلَى اتِّبَاعِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِمَامَتِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِلا فصل.

قال الشيخ المفيد:

- فأما إذا أدخل فيه علامة التعريف - أي الشيعة - فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين عليه السلام على سبيل الولاء والإعتقاد بإمامته بعد الرسول ﷺ بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الإعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الإقتداء، والذي يدل على ذلك عرف الكافة ومعهودهم منه في الإطلاق ومعرفة كل مخاطب منه مراد المخاطب في تعيين هذه الفرقة دون غيرها من سواها ممن يدعي استحقاقه من مخالفيها... (المفيد، ١٣٧١: ٣)
- كما يستحق اسم التشيع ويغلب عليه من دان بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام على حسب ما قدمناه وإن ضم إلى ذلك الإعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه. (نفس المصدر: ٦)

تدوين الحديث ومنع اندثاره.../٢٦٣

وقال النوبختي، وهو من أعلام القرن الثالث الهجري: قُبِضَ رسول الله ﷺ في شهر ربيع الأول سنة عشر من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة، وكانت نبوته ﷺ ثلاثا وعشرين سنة، وأمه آمنة بنت وهب... فافترت الأمة ثلاث فرق (فرقة منها) سميت الشيعة، وهم شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام واتبعوه ولم يرجعوا إلى غيره. ومنهم افترت صنوف الشيعة كلها... (النوبختي، ٢٠١٢: ٣٣-٣٢) وكذلك سعد بن عبد الله الأشعري القمي مع اختلاف يسير. (الأشعري القمي، ١٣٦٠: ٣-٢) لكن الشيعة على فرق كما أشارت الأقوال أعلاه، ومن هذه الفرق: الإمامية الإثنا عشرية، والزيدية، والكيسانية، والمغيرية، والمحمدية، والناووسية، والإسماعيلية، والسمطية، والفضحية، والواقفية، و... للإطلاع على هذه الفرق مفصلا الرجوع إلى: «أوائل المقالات»، «فرق الشيعة»، «المقالات والفرق»، ومصادر سابقة. وبالتالي مفهوم الشيعة عام يشمل كل هذه الفرق، وهنا لابد من تحديد نطاق البحث، وأنه طبقا لأي سياسة وفكر سياسي سوف يتم تقييم الدولة المدنية؟ في الجواب عن هذا التساؤل نقول: إن تقييم الدولة المدنية سوف يكون طبقا للفكر السياسي الشيعي الإمامي الإثني عشري حصرا، بل سوف تضيق الدائرة أكثر ليكون البحث في الفكر السياسي القائل بولاية الفقيه المطلقة من الشيعة الإمامية كما سوف يتبين.

وهنا لا بأس بتعريف الإمامية تعريفا مفهوميا ليتبين الاصطلاح والمقصود به: إن اصطلاح الإمامية أو الإثني عشرية هو عَلمٌ على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في وُلد الحسين بن علي عليهما السلام وساقها فيهم... وصار هذا الاسم في عرف المتكلمين وغيرهم من الفقهاء والعامة عَلمًا على من ذكرناه. (المفيد، ١٣٧١: ٧)

المقصود من الشيعة في بحثنا: نقصد من الشيعة اصطلاحا في بحثنا هذا فرقة منهم، وهي الإمامية الإثني عشرية، وهم الذين يعتقدون بإمامة اثني عشر إماما نص عليهم رسول الله ﷺ بوحي من الله سبحانه وتعالى، وكلهم من بني هاشم، ثم كل إمام كان ينص على الإمام الذي بعده، من هنا كانت تسمية أتباعهم بـ«الإمامية الإثني عشرية»، أو «الإمامية» نسبة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام باعتبار أن هذا المذهب يركز على إمامته عليه السلام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل،

أو «مذهب أهل البيت عليه السلام» لأن أهل البيت عليه السلام هم المقصودون في آية التطهير، وهم النبي صلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام أو «مذهب التشيع» لأن معتنقيه قد شايعوا علياً و ذريته و تابعوهم، (كاشف الغطاء، ١٣٩٩: ٩٩) وهنا من المناسب أن نذكر بعض الروايات في عدد الأئمة عليهم السلام من طرق أهل السنة:

- روى البخاري عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي يقول «يكون اثنا عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها. فقال أبي إنه قال «كلهم من قريش». (البخاري، ١٤٠٧، ج ٦: ٢٦٤٠، ح ٦٧٩٦؛ الترمذي، ١٣٩٥، ج ٤: ٢٠١، ح ٢٢٢٣؛ ابن حجر العسقلاني، ١٤١٧، ج ١: ٥٣)

- عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ يُقَرِّئُنَا الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَلْ سَأَلْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ كَمْ تَمْلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ خَلِيفَةٍ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ قَدِمْتُ الْعِرَاقَ قَبْلَكَ، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، وَلَقَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «اثْنَا عَشَرَ كَعْدَةَ ثُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ». (ابن حنبل، ١٤١٩، ج ١: ٣٩٨، ح ٣٧٨٠)

- عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله قال فكتب لي: سمعت رسول الله يوم الجمعة عشية رجم الأسلمي يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش». (القشيري النيسابوري، ٢٠١٠، ج ٣: ١٤٥٣، ح ١٨٢٢)

بعدما تقدم من بيان المفاهيم والمصطلحات الواردة في العنوان نخلص إلى هذه النتيجة في بيان المفهوم التصوري للبحث؛ وهي أن كلامنا يقع في تدوين الحديث النبوي الشريف عند المدرستين الحديثيتين والفقهيتين لأهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الإثني عشرية سواء نهياً أو إباحة، أدلة وآثاراً.

دور الشيعة في حفظ الحديث ومنع اندثاره

من المسلم به اهتمام الشيعة بتدوين الحديث والإعتماد عليه من زمن الأئمة عليهم السلام إلى زماننا هذا، وإذا أردنا تسليط الضوء كل هذه الحقبة الزمنية وعلى الأمور التي ساهمت في حفظ الحديث من الاندثار فيمكن القول بأن هناك ثلاثة أمور لعبت دورا هاما في ذلك؛ أهل البيت عليهم السلام والأصول الأربعمائة، والكتب الحديثية الأخرى لاسيما الكتب الأربعة. من هنا نريد أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أدوار:

١. دور أهل البيت عليهم السلام في حفظ الحديث ومنع اندثاره

لقد تواتر أن أهل البيت عليهم السلام أباحوا تدوين الحديث وشجعوا عليه؛ بل هم ساهموا في تدوينه أيضا؛ ومن المناسب هنا أن نمر على دور المعصومين عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله في ذلك وبشكل مختصر:

- دور الإمام علي عليه السلام

لقد كتب الإمام علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله صحيفة طولها سبعون ذراعا بخطه وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، (العالمي، ١٣٧٠، ج ١: ٣٣٠) وقد كانت الصحيفة عند الأئمة عليهم السلام من بعده يتوارثونها، ويحرصون على حفظها؛ فقد ورد عن الإمام الحسن عليه السلام عند احتجاجه على معاوية في الخلافة: وَإِنَّ الْعِلْمَ فِينَا وَنَحْنُ أَهْلُهُ وَهُوَ عِنْدَنَا مَجْمُوعٌ كُلُّهُ بِحَدَافِيرِهِ وَإِنَّهُ لَا يَحْدُثُ شَيْءٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى أَرُشَ الْخُدْشِ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَنَا مَكْتُوبٌ بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَبِخَطِّ عَلِيِّ عليه السلام بِيَدِهِ. (الطبرسي، ١٤٠٣، ج ٢: ٢٨٧)

ثم انتقل هذا الكتاب إلى الإمام الحسين عليه السلام، ثم علي بن الحسين عليه السلام، ثم الباقر عليه السلام، ثم الصادق عليه السلام، وهكذا. (الصفار، ١٤٠٤: ١٦٤)

وقد ورد كثيرا عنهم في الآثار أن لديهم الصحيفة الجامعة التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام. (نفس المصدر)

ومما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر عليا بالتدوين، وقال له: اكْتُبْ مَا أُمْلِي عَلَيْكَ قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَتَخَافُ عَلَيَّ النَّسْيَانَ فَقَالَ لَسْتُ أَخَافُ عَلَيْكَ النَّسْيَانَ وَقَدْ دَعَوْتُ اللَّهَ لَكَ أَنْ يَحْفَظَكَ وَلَا

يُنْسِيكَ وَلَكِنْ اَكْتُبْ لِشُرَكَائِكَ قَالَ فَقُلْتُ وَمَنْ شُرَكَائِي يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ الْأَيِّمَةُ مِنْ وَلَدِكَ بِهِمْ تُسْقَى أُمَّتِي الْغَيْثُ. (الصدوق، ١٣٨٦، ج ١: ٢٠٨)

وغيرها الكثير من الروايات الواردة في الباب، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى اهتمام النبي ﷺ بحفظ الشريعة الإسلامية عن طريق التدوين بالخصوص.

ولم ينحصر دور الإمام علي عليه السلام في تدوين وحفظ الحديث في هذا الكتاب، فقد ورد أن له كتباً أخرى مثل «المحكم والمتشابه في القرآن»، (الطهراني، ١٤٠٣، ج ٢٠: ١٥٤) و«ناسخ القرآن ومنسوخه»، وذكر البعض أن للإمام ستين نوعاً من أنواع علوم القرآن.

قال العلامة شرف الدين:

ان علياً جمع القرآن مرتباً على حسب النزول، وأشار الى عامه وخاصه، ومطلقه ومقيدته، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وعزائمه ورخصه، وسننه وآدابه، ونّبّه على أسباب النزول في آياته البينات. املى ستين نوعاً من أنواع علوم القرآن، وذكر لكل نوع مثلاً يخصه. (راجع: الحسيني، ١٤١١: ١٤٠)

وفي «أعيان الشيعة» ان علياً نوع القرآن الى ستين نوعاً. ثم ذكر تلك الأنواع و أمثلتها من كتاب الله كما وردت عن علي عليه السلام. (العالملي، ١٣٧٠، ج ١: ٣٢١)

وكيف لا يكون له دور في تدوين الحديث وحفظه وهو القائل: «قيدوا العلم، قيدوا العلم»، (الخطيب البغدادي، ١٩٧٤: ٨٩) وكيف لا يكون كذلك وقد كان ابن عمه النبي الأكرم ﷺ يشجع على الكتابة أيضاً؟ وهو الذي كان يتبعه اتباع الفصيل لأمه.

كان علي عليه السلام يقول لكاتبه:

«أطلّ جلفه فلمك وأسمنها، وأيمن قطتك، وأسمعني طنين النون، وحوّر الحاء، وأسمن الصاد، وعرج العين، واشقق الكاف، وعظّم الفاء، ورتّل اللام، وأسلس الباء والتاء،

تدوين الحديث ومنع اندثاره... / ٢٦٧

وأقم الزاي وعلّ ذنبها، واجعل قلمك خلف أذنك يكون أذكر لك». (المتقي الهندي، ١٤٠٩، ج ١٠: ٣١٣، ح ٢٩٥٦٤)

- دور فاطمة الزهراء عليها السلام

دور فاطمة الزهراء عليها السلام في تدوين الحديث وحفظه لا يقل شأنًا عن دور أمير المؤمنين عليه السلام وقد روي من الفريقين أن عند فاطمة عليها السلام كتاب أخذته عن أبيها.

أما ما روي من طريق أهل السنة:

- فقد قال القاسم بن الفضل، قال لنا محمد بن علي: كتب إلي عمر بن عبد العزيز: أن انسخ وصية فاطمة، فكانفي وصيتها الستر الذي يزعم الناس أنها أحدثته، وأن رسول الله دخل عليها فلما رآه رجع. (ابن حنبل، ١٤١٩، ج ٦: ٢٨٣، ح ٢٦٤٦٤)
- ونقل الخرائطي عن مجاهد قوله: دل أبي بن كعب على فاطمة ابنة محمد، فأخبرت إليه كربة فيها كتاب: «مَن كان يؤمن بالله واليو الآخر فليحسن إلى جاره». (الخرائطي، ١٤١٩: ٤٣، رقم ٣١٧)

وأما ما روي من طريق الشيعة:

- فقد روى الصدوق في «علل الشرائع»: عَنْ فَضِيلِ بْنِ سُكْرَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقَالَ يَا فَضِيلُ أَتَدْرِي فِي أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُ أَنْظُرُ قَبْلُ فَقُلْتُ لَا قَالَ كُنْتُ أَنْظُرُ فِي كِتَابِ فَاطِمَةَ عليها السلام فَلَيْسَ مِلْكٌ يَمْلِكُ إِلَّا وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ. (الصدوق، ١٣٨٦، ج ١: ٢٠٧)

- وهذا الكتاب هو ما أطلق عليه في بعض الروايات بمصحف فاطمة، وما أدراك ما مصحف فاطمة! فقد روى الكليني في «الكافي» عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: وَإِنَّ عِنْدَنَا لَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ عليها السلام وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام قَالَ قُلْتُ وَمَا

مُصَحَّفُ فَاطِمَةَ عليها السلام قَالَ مُصَحَّفٌ فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاللَّهُ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ قَالَ قُلْتُ هَذَا وَاللَّهُ الْعِلْمُ. (الكليني، ١٤٠٧، ج ١: ٢٣٩، ح ١)

○ وكان الإمام الصادق عليه السلام ينظر إليه ويأخذ منه؛ حيث روى الكليني: عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ تَظْهَرُ الزَّادَةُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَذَلِكَ أَنِّي نَظَرْتُ فِي مُصَحَّفِ فَاطِمَةَ عليها السلام. (نفس المصدر: ٢٤٠، ح ٢)

○ وروى أيضا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: وَلْيُخْرِجُوا مُصَحَّفَ فَاطِمَةَ عليها السلام فَإِنَّ فِيهِ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عليها السلام وَمَعَهُ سِلَاحُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فَأَتُوا بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. (نفس المصدر: ٢٤١، ح ٤)

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي تؤكد على وجود مصحف فاطمة عليها السلام.

٣. دور الإمام الحسن بن علي المجتبي عليه السلام

ذكرنا سابقا أن صحيفة علي عليه السلام تناقلها الأئمة بعده، وبالتالي أول من انتقلت إليه هو الحسن المجتبي عليه السلام فقد احتفظ بها، ونقل عنها علوم النبي المصطفى صلى الله عليه وآله.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: سألت الحسن بن علي عن قول علي في الخيار، فدعا بربعة، فأخرج منها صحيفة صفراء مكتوب فيها قول علي في الخيار. (ابن حنبل، ١٤٠٧، ج ١: ٣٤٦)

وهذا الكلام يدل على أمرين:

- وجود خلاف بين الصحابة في الخيار مما دعا ابن أبي ليلى أن يسأله عن قول علي عليه السلام فيه.
- اشتهاه أصالة فقه علي بين المسلمين مما دعا ابن أبي ليلى إلى أن يطلب قول الإمام علي عليه السلام من الإمام الحسن عليه السلام اعقادا منه بوجود كتاب علي عنده. (الشهرستاني، ١٤٣٠: ٤٤٣)

ويروي العامة بطرقهم أن الحسن بن علي أكد كثيرا على أهمية نشر العلم الأصيل وضرورة تحمل أهل البيت أولادهم لمسؤولية حفظ الشريعة عبر التدوين والتحديث؛ فعن شرحبيل بن سعد قال: دعا الحسن بن علي بنه وبني أخيه، وقال: «يا بني وبني أخي! إنكم صغار قوم يوشك أن

تدوين الحديث ومنع اندثاره... / ٢٦٩

تكونوا كبار آخرين، فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويهِ فليكتبه وليضعه في بيته». (الدارمي، ١٤١٢، ج: ١، ١٤٠، ح ٥١١)

وعن أبي عمرو العلاء، قال: سُئل الحسن بن علي عن الرجل يكون له ثمانون سنة يكتب الحديث؟ قال: إنه يحسن أن يعيش. (الخطيب البغدادي، ١٩٧١: ٦٩)

- دور الإمام الحسين بن علي الشهيد عليه السلام

وهكذا انتقلت صحيفة الإمام علي عليه السلام إلى حوزة الإمام الحسين عليه السلام بعد أخيه الإمام الحسن عليه السلام.

روى الكليني عن أبي جعفر عليه السلام: «إِنَّ حُسَيْنًا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ دَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مَبْطُونًا لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا. (الكليني، ١٤٠٧، ج: ١، ٢٩٠، ح ٦)

وروى أيضا في مكان آخر: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ:

«إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ لَمَّا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ دَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مَبْطُونًا مَعَهُمْ لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا يَا زِيَادُ قَالَ قُلْتُ مَا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ قَالَ فِيهِ وَاللَّهِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَدُ آدَمَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ إِلَى أَنْ تَفْنَى الدُّنْيَا وَاللَّهِ إِنَّ فِيهِ الْحُدُودَ حَتَّى إِنَّ فِيهِ أَرْشَ الْخَدَشِ».

(نفس المصدر: ٣٠٤، ح ١)

من هاتين الروايتين وغيرهما نستظهر ما يلي:

- أن الكتاب كان في حوزة الحسين عليه السلام
- أن الكتاب نفسه انتقل منه إلى حوزة الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام
- أن الكتاب نفسه انتقل منه إلى حوزة الإمام الباقر عليه السلام

أن هذا الكتاب هو نفسه كتاب أمير المؤمنين عليه السلام لأنه يحمل نفس المواصفات التي يحملها ذلك الكتاب كما يظهر من وصف الإمام له بحسب الرواية.

وورد أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام أن الكتب كانت عند علي عليه السلام فلما سار إلى العراق استودع الكتب أم سلمة، فلما مضى علي كانت عند الحسن عليه السلام فلما مضى الحسن كانت عند الحسين عليه السلام فلما مضى الحسين كانت عند علي بن الحسين عليه السلام ثم كانت عند أبي. (الصفار، ١٤٠٤: ٣٢٦)

كما أن الإمام الحسين شجع على الكتابة للتوثيق والحفظ من التحريف، ومما يدل على ذلك قوله: قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الطَّاعِيَةَ قَدْ صَنَعَ بِنَا وَبَشِيعَتَنَا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَرَأَيْتُمْ وَشَهِدْتُمْ وَبَلَّغْتُمْ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ فَإِنْ صَدَقْتُ فَصَدِّقُونِي وَإِنْ كَذَبْتُ فَكَذِّبُونِي اسْمَعُوا مَقَالَتِي وَاسْتَمِعُوا قَوْلِي ثُمَّ ارْجِعُوا إِلَى أَمْصَارِكُمْ وَقَبَائِلِكُمْ مَنْ أَمْنْتُمُوهُ وَوَقَّعْتُمْ بِهِ فَأَدْعُوهُمْ إِلَى مَا تَعْلَمُونَ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنْدَرِسَ هَذَا الْحَقُّ وَيَذْهَبَ». (الطبرسي، ١٤٠٣، ج ٢: ٢٦٩)

وجاء عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُحْرَمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَسَنِ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام مَاتَ بِالْأَبْوَاءِ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام وَهُوَ مُحْرَمٌ وَمَعَ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فَصَنَعَ بِهِ كَمَا صَنَعَ بِالْمَيِّتِ وَغَطَّى وَجْهَهُ وَلَمْ يَمْسَسْهُ طَبِيبًا قَالَ وَذَلِكَ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام. (الطوسي، ١٤٠٧، ج ٥: ٣٨٣، ح ١٣٣٧)

وهذه الرواية تدل على أن الإمام الحسين عليه السلام استند في تصرفه على كتاب أمير المؤمنين عليه السلام.

- دور الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

الإمام زين العابدين عليه السلام ممن انتقلت إليه صحيفة وكتاب علي عليه السلام واعتمد عليه، واحتفظ به للإمام بعده، ومما يشهد على ذلك ما روينا سابقا عن الكافي؛ حيث جاء فيه: عن أبي جعفر عليه السلام:

- «إِنَّ حُسَيْنًا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ فَدَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْطُونًا لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا». (الكليني، ١٤٠٧، ج ١: ٢٩٠، ح ٦)
- «إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ دَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مَبْطُونًا مَعَهُمْ لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا يَا زِيَادُ قَالَ قُلْتُ مَا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ قَالَ فِيهِ وَاللَّهِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَدُ آدَمَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ إِلَى أَنْ تَفْنَى الدُّنْيَا وَاللَّهُ إِنَّ فِيهِ الْخُذُودَ حَتَّى إِنَّ فِيهِ أَرْشَ الْخَدَشِ». (نفس المصدر: ٣٠٤، ح ١)

وروى الكليني بسنده عن الباقر عليه السلام:

«كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ مِنْ كُتُبِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَضْرِبُ بِهِ الْأَرْضَ وَيَقُولُ مَنْ يُطِيقُ هَذَا؟» (نفس المصدر: ١٣١-١٣٠، ح ١٠٠)

وروى أيضا بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام:

«كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ إِذَا أَخَذَ كِتَابَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَنَظَرَ فِيهِ قَالَ مَنْ يُطِيقُ هَذَا؟ مَنْ يُطِيقُ ذَا؟ قَالَ ثُمَّ يَعْمَلُ بِهِ». (نفس المصدر: ١٦٣، ح ١٧٢)

إن ما أثر عن الإمام زين العابدين عليه السلام ليس بالقليل وغير قابل للإنكار؛ مثل «رسالة الحقوق»، و«الصحيفة السجادية»، وهذان الأثران هما من أعظم ما ورد عن الأئمة الأطهار عليهم السلام لما يحتويان من المعاني والقيم العالية.

وهنا قد يقال إن ما ورد فيهما ربما لم يكن من كتابة الإمام نفسه، فيأتي الجواب من أبي حمزة الثمالي عندما قال: قَرَأْتُ صَحِيفَةً فِيهَا كَلَامٌ زُهْدٍ مِنْ كَلَامِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَتَبْتُ مَا فِيهَا ثُمَّ أَتَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَرَضْتُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُ وَصَحَّحَهُ. (نفس المصدر، ج ٨: ١٥، ح ٢)

وهذه الرواية إنما تدل على أن الصحيفة كانت مكتوبة يعني أن الأصحاب كانوا يكتبون عن الإمام، وأن أبي حمزة أيضا كان يكتب، وأن الإمام عندما صحح ما فيها فهذا يعني تقريره وتأنيده لما ورد فيها وللكتابة أيضا، وتصحيحه لها بمثابة كتابته لها.

طبعاً هذا بغض النظر أن الكلام الذي ورد فيها هو كل الصحيفة أو جزء منها، بل يمكن القول بأنه جزء منها لأن الصحيفة لم تقتصر على الزهد أو حتى لم يكن من الصحيفة نفسها. فبكل الأحوال يكفي ذلك شاهداً على كتابة الإمام وتأنيده للكتابة.

أضف إلى ذلك أننا نجد بالوجدان أن مدونات الإمام زين العابدين (عليه السلام) لا سيما في الدعاء والحقوق حيرت الألباب وجذبت القلوب التائهة، وقد أصبحت اليوم منارة يقتدى بها، ويُستند إليها، وتُقام الأبحاث العديدة حولها.

- دور الإمام محمد بن علي الباقر (عليه السلام)

أيضاً هنا نقول إن كتب علي (عليه السلام) انتقلت إلى الإمام الباقر (عليه السلام) بعد الإمام زين العابدين (عليه السلام) بدليل ما نقلناه عن الكليني في روايته عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام):

• «إِنَّ حُسَيْنًا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ فَدَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مَبْطُونًا لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لِمَا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا». (الكليني، ١٤٠٧، ج ١: ٢٩٠، ح ٦)

• «إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ (عليه السلام) لَمَّا حَضَرَهُ الَّذِي حَضَرَهُ دَعَا ابْنَتَهُ الْكُبْرَى فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ فَدَفَعَ إِلَيْهَا كِتَابًا مَلْفُوفًا وَوَصِيَّةً ظَاهِرَةً وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) مَبْطُونًا مَعَهُمْ لَا يَرُونَ إِلَّا أَنَّهُ لِمَا بِهِ فَدَفَعَتْ فَاطِمَةُ الْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) ثُمَّ صَارَ وَاللَّهِ ذَلِكَ الْكِتَابُ إِلَيْنَا يَا زِيَادُ قَالَ قُلْتُ مَا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ قَالَ فِيهِ وَاللَّهِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَدُ آدَمَ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ إِلَى أَنْ تَفَنَّى الدُّنْيَا وَاللَّهُ إِنَّ فِيهِ الْحُدُودَ حَتَّى إِنَّ فِيهِ أَرْشَ الْخَدَشِ». (نفس المصدر: ٣٠٤، ح ١)

حيث يصرح الإمام الباقر عليه السلام أن هذا الكتاب انتقل إليه وأصبح في حوزته. أضف إلى ذلك أن الفترة الزمنية التي كان يعيش فيها الإمام الباقر عليه السلام تميزت بانفراج السياسي، كونها جاءت في مرحلة انتقالية بين السلطة الأموية والسلطة العباسية، فكان من الطبيعي أن يغتنم الإمام الفرصة لتربية جيل من الفقهاء والمحدثين أصحاب نظرية التدوين. يقول السيد الشهرستاني عن هذه الفترة:

- كان من الطبيعي أن يكون القسط الأوفر ومكان الصدارة لكتاب علي وباقي مدونات أهل البيت عليهم السلام، باعتبارها أهم وأقدم وأوثق المصادر المدونة في العلوم الإسلامية، لأنها كُتبت على عهد الرسول وبأمر منه. (الشهرستاني، ١٤٣٠: ٤٤٩)
- النكته الأهم أن عصر الإمامين - الباقر والصادق عليهما السلام - كان عصر النشاط العلمي وكثرة العلماء والمتصدين للفتيا والنظر، فقد روي أنه كان في وقت واحد أربعة آلاف راوٍ كلٌّ يقول: حدّثني جعفر بن محمد، وذلك في زمن تأصيل المذاهب، فكان الإمام يرى ضرورة تنفيذ الرأي الآخر وترجيح كفة الميزان لصالح نهج التعبد المحض؛ وذلك بإبراز المستمسك الكتبي المتبقي من عهد الرسول صلى الله عليه وآله والذي لا يختلف في وثاقته مسلمان. (نفس المصدر: ٤٥٠)

مما يدل على ذلك ما رواه النجاشي عن عذافر الصيرفي: قال: كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله وكان أبو جعفر له مكرما، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام يا بني قم فأخرج كتاب علي عليه السلام فأخرج كتابا مدروجا عظيما، ففتحه وجعل ينظر حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر عليه السلام هذا خط علي ع وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وأقبل علي الحكم، وقال يا أبا محمد اذهب أنت وسلمة وأبوالمقدام حيث شتتم يمينا وشمالا، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل عليه السلام. (النجاشي، ١٤٠٧: ٣٦٠، ح ٩٦٦)

وروى الحر العاملي عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: نَشَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام صَحِيفَةً - فَأَوَّلُ مَا تَلَقَّانِي فِيهَا - ابْنُ أَخٍ وَجَدْتُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ الْقُضَاءَ عِنْدَنَا، لَا يَقْضُونَ لِابْنِ

الأخ مع الجَدِّ بشيءٍ، فَقَالَ إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ بِحَظِّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ إِمْلَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
(الحر العاملي، ١٤٠٩، ج ٢٦، الباب ٥: ١٦٠، ح ١)

وفي حديث آخر يرويه الكليني عن عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ: كُنْتُ شَاهِدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَضَى فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِبَعْضِ قَرَابَتِهِ غَلَّةَ دَارِهِ وَلَمْ يُوقَّتْ وَفُتًا فَمَاتَ الرَّجُلُ فَحَضَرَ وَرَثَتُهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَحَضَرَ قَرَابَتُهُ الَّذِي جُعِلَ لَهُ الدَّارُ فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَرَى أَنْ أَدْعَهَا عَلَيَّ مَا تَرَكَهَا صَاحِبُهَا فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الثَّقَفِيُّ أَمَا إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ قَضَى فِي هَذَا الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ مَا قَضَيْتَ فَقَالَ وَمَا عَلِمْتُكَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَدِّ الْحَبِيسِ وَإِنْفَادِ الْمَوَارِيثِ فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى هَذَا عِنْدَكَ فِي كِتَابٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَرْسِلْ وَائْتِنِي بِهِ قَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَلَيَّ أَنْ لَا تَنْظُرَ فِي الْكِتَابِ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ قَالَ لَكَ ذَلِكَ قَالَ فَأَرَاهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكِتَابِ فَرَدَّ قَضِيَّتَهُ. (الكليني، ١٤٠٧، ج ٧: ٣٥-٣٤، ح ٢٧)

وهنا أمور هامة ثلاثة نستنتجها من مضمون الحديث:

- يتضح في هذا النص أن ابن أبي ليلى كان رجلاً يحب الوقوف على كتاب علي، فإنه علم أن قول محمد بن مسلم بذاته ليس بحجة، وكما أنه فقيه فإن ابن أبي ليلى أيضاً فقيه، ولكل رآه، فلذلك قال له: ما علمك بذلك؟
- بعد أن يجيبه محمد بن مسلم بأن ذلك قول محمد الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يكفي بذلك بل يطلب منه أن يرى ذلك في كتاب، وذلك لعلمه بأهمية الدونات أولاً، ولأنه كان قد سمع - قطعاً - بكتاب علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فأحب أن يتأكد من ذلك الكتاب وأن يراه.
- أن محمد بن مسلم يشترط على ابن أبي ليلى أن لا يرى إلا موضع النزاع؛ وذلك حرصاً من أصحاب أهل البيت عَلَيْهِ السَّلَامُ على أن لا يقع الكتاب أو الكثير من مطالبه ومروياته في أيادٍ غير أمينة؛ فيخلطوا مطالبه باجتهااداتهم وآرائهم، ومن ثم ينسبون ما قالوا إلى كتاب علي وبذلك تضيع على الناس المرويات الأصيلة منه. (الشهرستاني، ١٤٣٠: ٤٥٢، بتصرف)

وفي السياق نفسه وللدلالة على الظروف المحيطة في ذلك الزمان وتعدد المذاهب، خاطب الإمام الباقر عليه السلام زارة قائلاً: يَا زُرَّارَةُ إِنَّكَ وَأَصْحَابَ الْقِيَّاسِ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا عِلْمَ مَا وَكَّلُوا بِهِ وَتَكَلَّفُوا مَا قَدْ كُفُّوا، يَتَأَوَّلُونَ الْأَخْبَارَ وَيَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَأَنِّي بِالرَّجُلِ مِنْهُمْ يُنَادِي مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُحِيبُ مَنْ خَلْفَهُ وَيُنَادِي مَنْ خَلْفِهِ فَيُحِيبُ مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَدْ تَاهُوا وَتَحَيَّرُوا فِي الْأَرْضِ وَالدِّينِ. (الحر العاملي، ١٤٠٩، ج ٢٦، الباب ٢٣: ٥٩، ح ٤٣)

- دور الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام

كذلك كما في باقي الأئمة عليهم السلام قبله انتقل إليه كتاب الإمام علي عليه السلام بعد أبيه الإمام الباقر عليه السلام ولو لم يدل عليه أي دليل يكفي أن نقول وبالدليل العقلي بأن الأئمة الذين كانوا أقرب إلى زمن الإمام علي عليه السلام انتقل إليهم الكتاب وصار في حوزتهم فبطريق أولى أن يصبح في حوزة باقي الأئمة عليهم السلام الذين هم أبعد عن زمن الإمام علي عليه السلام ومنهم الإمام الصادق عليه السلام كما أنه يأتي معنا ما يشير إلى الكتاب في بعض الرويات.

وعصر الإمام الصادق عليه السلام لم يختلف عن عصر الإمام الباقر عليه السلام بل ربما كانت الظروف في زمن الإمام الصادق عليه السلام مواتية أكثر لنشر العلوم وتعليم تلامذته ونشرهم في أصقاع الأرض، وقد تقدم منا الإشارة إلى أن نحو أربعة آلاف محدث وراو كانوا يقولون: حدثني جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.

ومما رواه الطوسي في «الدلالة» على كتاب علي عليه السلام: عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ فَقَالَ لِي أَلَا أَخْرِجُ لَكَ كِتَابَ عَلِيِّ عليه السلام فَقُلْتُ كِتَابَ عَلِيِّ عليه السلام لَمْ يَدْرُسَ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّ كِتَابَ عَلِيِّ عليه السلام لَا يَنْدَرُسُ فَأَخْرَجَهُ فَإِذَا كِتَابٌ جَلِيلٌ فَإِذَا فِيهِ رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ عَمَّهُ وَخَالَه قَالَ لِلْعَمِّ الثُّلَثَانِ وَلِلْخَالِ الثُّلُثُ. (الطوسي، ١٤٠٧، ج ٩: ٣٢٤، ح ١)

وهذه الرواية ليست دالة على أن كتاب علي عليه السلام في حوزة الإمام الصادق عليه السلام وأن الإمام الصادق عليه السلام كان ينظر فيه ويفتي على طبقه فحسب؛ بل في ذلك دلالة على حقبة صعبة راسخة في ذاكرة أبي بصير - الذي كان من المقربين إلى الأئمة عليهم السلام - ويروي عنهم - نتيجة منع الأول

والثاني لتدوين الحديث وإحراقهما للمدونات، إذ يظهر من سؤاله: كِتَابُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدْرُسْ بتعجب- ومقصوده من «يَدْرُسُ» أُلْفَ واندر- أنه كان يعتقد أن كتاب علي عليه السلام قد تم إتلافه في تلك الحقبة المشؤومة.

أضف إلى ذلك الإشارة إلى السرية التامة التي كانت تحيط بهذا الكتاب إلى درجة أن المقرين إلى الأئمة أمثال أبي بصير لم يكونوا على علم به، لشدة الخوف من أن يقع في أيدي ظالمة فتقوم بإتلافه.

هذا وقد شجع الإمام الصادق عليه السلام على الكتابة واهتم بها إلى درجة أنه قيل عنه بأنه صحفي وافتخر بتلك النسبة وقال: أَمَّا فِي قَوْلِهِ إِنِّي رَجُلٌ صُحْفِي فَقَدْ صَدَقَ قَرَأْتُ صُحُفَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى. (الصدوق، ١٣٨٦، ج ١: ٨٩)

وروى الحر العاملي بإسناده عن الفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا فَضِيلُ عِنْدَنَا كِتَابُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ فِيهِ، حَتَّى أَرَشَ الْخَدَشَ، ثُمَّ خَطَّ بِيَدِهِ عَلَى إِبْهَامِهِ. (الحر العاملي، ١٤١٨، ج ١، الباب ٧: ٥٠٤، ح ٤٩)

وإسناده أيضا عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ وَبِقِيعَةِ وَلَدِ الْحَسَنِ وَذَكَرَ الْجَفَرُ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنْ عِنْدَنَا لَجُلْدَيْنِ مَا عَزَّ وَضَانُ، أَمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَطَّ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ وَإِنْ فِيهَا لِجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ حَتَّى أَرَشَ الْخَدَشَ». (نفس المصدر: ح ٥٠)

وفي تشجيعه على الكتابة يروي المحدث النوري عن أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ دَخَلَ عَلِيٌّ أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَسَأَلُونِي عَنْ أَحَادِيثٍ وَكَتَبُوهَا فَمَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الْكِتَابِ أَمَّا إِنَّكُمْ لَنْ تَحْفَظُوا حَتَّى تَكْتُبُوا الْخَبَرَ. (المحدث النوري، ١٤٠٨، ج ١٧، الباب ٨: ٢٨٦، ح ٥)

إلى هنا نكتفي بهذا المقدار من بيان دور الأئمة عليهم السلام في تدوين الحديث، وحفظه وصيانته من الإندراس والتحريف، ويكفي في ذلك ما أثبتناه سابقا ليثبت نفس النهج لباقي الأئمة عليهم السلام لكونهم معصومين ولكونهم لا ينطقون عن الهوى إن هم إلا حفظه للسرعة من التحريف وتبع للرسالة المحمدية الأصيلة كما يثبت ذلك الدليل العقلي والدليل الشرعي والروايات والآثار

تدوين الحديث ومنع اندثاره... / ٢٧٧

التي ذكرناها سابقا إن هي إلا غيض من فيض. كما أننا نترك التوسع في ذلك إلى رسالة أخرى حيث لا تتحمل هذه الرسالة.

علما أن استقراء سيرة الأئمة عليهم السلام عبر العصور السالفة والظروف المحيطة بكل إمام يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الخط البياني لإظهار كُتُب علي عليه السلام وتشجيع الأئمة عليهم السلام على الكتابة وتدوين الحديث، وتربية المحدثين والفقهاء كان يشهد تصاعدا تارة وتنازلا تارة أخرى، وذلك بحسب الظروف التي كانت تحيط بهم، والتصديق الذي كان يحصل من قبل الحكام والخلفاء عليهم.

٢. دور شيعة أهل البيت عليهم السلام والأصول الأربعمئة

من الطبيعي أن يكون شيعة أهل البيت عليهم السلام من السائرين على نهج أئمتهم، وعندما يكون الأئمة عليهم السلام هم أول من دَوّن الحديث وحفظوه من الضياع وتناقلوا هذه الكُتُب فيما بينهم، فإنه من الطبيعي أيضا أن يكون شيعتهم لاسيما المقربون منهم هم السابقين إلى كتابة الحديث وتدوينه، ويشهد بذلك البعيد قبل القريب، والعدو قبل الصديق؛ حيث قال البعض: وعلى كل حال فإن ذلك لا يخلو من دلالة على أن النزوع إلى تدوين الفقه كان أسرع إلى الشيعة؛ لأن اعتقادهم العصمة في أئمتهم، أو ما يشبه العصمة كان حريا أن يسوقهم إلى الحث على تدوين أقضيئهم وفتاواهم. (حيدر، ١٤٢٥، ج ٣: ٤٩٧)

- التعريف بالأصول الأربعمئة

الأصول جمع أصل، والأصل يصدق على بعض كُتُب الحديث خاصة. (المحقق الحلي، ١٤١٢، ج ١: ١٩، الهامش)

وعن الفيض الكاشاني:

الأصل اصطلاحا عند محدثي الشيعة عبارة عن مجموعة الأحاديث التي سمعها المؤلف من المعصوم مباشرة أو ممن سمعها عنه، ولا يستند في كتابتها إلى أي كتاب أو مقال. أمّا الكتاب فيضمّ ما سمع من المعصوم مباشرة وكذلك ما أخذ من الكتب الأخرى، ويتفق مع الإستدلال والإستنباط الشرعي العقلي. (الفيض الكاشاني، ١٤٢٥، ج ١، ص ١٦)

وقيل: عبارة عن نسخة أو كتاب- و لو صغير- يحتوي على مجموعة من روايات بعض الرواة عن الإمام سواء مع الواسطة أو بدونها، فكان من سيرة الأذكياء من خيار الأصحاب الإهتمام بحفظ الحديث وجمعه وكتابه ودراسته ونشره، فربما كان لبعضهم العشرات من هذه الأصول التي تعتبر مادة علمهم و مقدار معرفتهم.

فاصول الرواية كانت على قسمين: قسم منها بشكل التصنيف والتنظيم بين الروايات مع مقدار من الشرح والبيان والتوضيح، وآخر بشكل جمع ابتدائي غير منظم. وفي الأعم الأغلب كان للقسم الأول اسم خاص، ويطلق على الثاني: الكتاب أو النسخة أو الأصل أو «الرواية»، ويضاف إلى اسم جامع أو إلى راويه الأخير أيضا باعتبار روايته له، فكانت هي- في الحقيقة- دفاترهم الشخصية في رواية الحديث، وكانوا يعرضونها على التلاميذ أو أقرانهم الراغبين في رواية تلك الأحاديث عنهم، وكانت متعددة غالبا، وفي أحيان كثيرة كان التلاميذ ينتقون بعضها منها ليدرجوه في دفاترهم ثم ينقلون هذا المنتخب إلى الآخرين من تلامذتهم، سواء بصورة مستقلة وباسم الراوي المأخوذ منه أو بصورة غير مستقلة؛ وذلك بتفريق أحاديثه في الأصل أو التصنيف الذي ينسب إليه؛ كأخبار ابن أبي عمير أو كتاب جعفر بن شريح، كما في هذه المجموعة.

والإشارة إلى الأصل المأخوذ منه كانت بواسطة ذكر اسم صاحبه في صدر السند، وبهذا الشكل تغيرت وانمحت الصورة الأولى لعمدة تلك الأصول. (جمع من العلماء، ١٤٠٥: ١٣-١٢)

والأصول الأربعمئة هي أربعمئة كتاب ألفت في جوابات الإمام الصادق عليه السلام. (نفس المصدر، الهامش)

وقيل: هي عبارة عن أربعمئة كتاب كان قدماء المحدثين قد جمعوا فيها ما وصل إليهم من أحاديث أئمتنا. (العالمي، ١٣٩٠: ٦)

ومهما كان مصدر الأصول هذه سواء كان الإمام الصادق عليه السلام أم هي مجموعة عن عدة أئمة، فإن المسلم به أن من قام بتدوينها وجمعها هم شيعة الأئمة عليهم السلام من الصحابة والمقربين إليهم.

- الأصول الأربعمئة في كلمات العلماء

قال الشهيد الأول في «الذكرى»:

ان أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كتب من أجوبة مسائله أربعمئة مصنف لأربعمئة مصنف، ودون من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام. (العالمي، ١٤١٩، ج ١: ٥٩)

وقال الشهيد الثاني في «شرح الدراية»:

قد كان استقر أن المتقدمين على أربعمئة مصنف لأربعمئة مصنف سموها أصولاً ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول. (الشهيد الثاني، ١٤٢١: ٧٤-٧٣)

وعن الإستر آبادي:

وقد كان جمع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من أحاديث أنمتنا عليه السلام في أربعمئة كتاب تسمى «الأصول» ثم تصدى جماعة من المتأخرين لجمع تلك الكتب وترتيبها، تقليلاً للإنتشار وتسهيلاً على طالبي تلك الأخبار، فألفوا كتباً مضبوطة مهذبة مشتملة على الأسانيد المتصلة بأصحاب العصمة عليه السلام كالكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، والتهذيب والإستبصار، ومدينة العلم والخصال والأمالى عيون الأخبار وغيرها. (الإستر آبادي، ١٤٢٦: ١٣٩-١٣٠)

يظهر من كلام الشهيد الثاني وغيره أن هذه الأصول اندرست واختفت واضمحلت، ويذكر الشيخ البهائي أن ذلك بسبب حكام الجور والضلال؛ حيث يقول: لما طالت الأزمنة بينهم وبين الصدر السالف، وآل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة لتسلط حكام الجور والضلال، والخوف من إظهارها وانتساخها، وانضم إلى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الأصول المشهورة في هذا الزمان، فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة، واشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة،

وخفي عليهم قدس الله أرواحهم كثير من تلك الأمور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، ولم يمكنهم الجري على أثرهم في تميز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا الى قانون يتميز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها، والموثوق بها عما سواها. (العالمي، ١٤١٤: ٣١-٣٠)

كما يذكر الفيض الكاشاني أنه اختلف في أصل هذه الأصول؛ فيقول: إن تاريخ تأليف الكتب المعروفة بالأصول غير معين بشكل واضح في كتب الرجال، كما أنه ليس واضحا تاريخ وفاة مصنفها ومؤلفها، على أننا نعلم إجمالاً بأن هذه الأصول لم تكتب قبل أمير المؤمنين عليه السلام وبعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام. لهذا يعتقد البعض أن زمن إيجاد هذه الأصول يمتد بين عصر الإمام علي عليه السلام حتى الإمام العسكري عليه السلام.

أثبت ابن شهر آشوب أن الإمامية كتبت أربعمئة أصل من عهد أمير المؤمنين عليه السلام حتى عصر أبي محمد العسكري عليه السلام و يرى بعض من علماء الشيعة أن هذه الأصول كتبت في زمن الإمام محمد الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام.

أما الشهيد الأول والمحقق الحلي وجماعة من أكابر الشيعة فيعتقدون أن هذه الأصول الأربعمئة صنفها أربعمئة من تلاميذ الإمام الصادق عليه السلام ألفوها من أجوبته على مسائلهم. وهكذا يتبين أن هذه الأصول الأربعمئة كتبها أصحاب الأئمة عليهم السلام وأنصارهم وتلاميذهم، وهي قاعدة وأساس كتب الحديث والفقه والتفسير والكلام الشيعية، ولما كانت أصولاً وعددها أربعمئة عرفت بالأصول الأربعمئة. وقد ورد فهرست لها في «فهرست» الشيخ الطوسي و«رجال النجاشي» و«معالم العلماء» و«الذريعة» لاقا بزرك الطهراني و«كشف الأستار».

كان للأصول الأربعمئة منزلة مرموقة لدى علماء الشيعة وفقهاءهم ومحدثيهم بحيث إن ورود الحديث في أحدها دليل على اعتباره وأهميته، إلا أن هذا لا يعني أن عدم وجود الحديث فيها دليل على عدم اعتباره وأهميته، لأن الكثير من الأحاديث ورد في كتب الحديث الأخرى التي ألفها أصحاب الأئمة عليهم السلام حتى بلغ عدد هذه المؤلفات ٦٦٠٠ بين كتاب ورسالة.

(الفيض الكاشاني، ١٤٢٥، ج١: ١٧-١٦)

- دور الشيعة في تدوين الأصول الأربعمئة

يقول الإستر آبادي: قد روى راو واحد و هو أبان بن تغلب عن إمام واحد، أعني: الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ثلاثين ألف حديث كما ذكره علماء الرجال وقد كان جمع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من أحاديث أنمتنا عليه السلام في أربعمئة كتاب تسمى «الأصول». (الإستر آبادي، ١٤٢٦: ١٣٩-١٣٠)

ويقول الشيخ البهائي: فقد بلغنا عن مشايخنا أنه قد كان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليه السلام حديثا بادروا إلى إثباته في أصولهم لنلا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كله بتمادي الأيام وتوالي الشهور والأعوام، والله أعلم بحقائق الأمور. (العالم، ١٤١٤: ٦٣) وعن المحقق الداماد:

قد كان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا عن أحد الأئمة عليه السلام حديثا بادروا إلى إثباته في أصولهم؛ لنلا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كله بتمادي الأيام. (المحقق الداماد، ١٤٠٥: ٩٨)

ويؤكد الفيض الكاشاني دور الشيعة في تدوين هذه الأصول قائلا: وهكذا يتبين أن هذه الأصول الأربعمئة كتبها أصحاب الأئمة عليه السلام وأنصارهم وتلاميذهم، وهي قاعدة وأساس كتب الحديث والفقه والتفسير والكلام الشيعية. ولما كانت أصولا وعددها أربعمئة عرفت بالأصول الأربعمئة. وقد ورد فهرست لها في «فهرست» الشيخ الطوسي و«رجال النجاشي» و«معالم العلماء» و«الذريعة» لاقا بزرك الطهراني و«كشف الأستار». (الفيض الكاشاني، ١٤٢٥، ج ١: ١٦) ويكفي في تثبيت دور الشيعة في تدوين الحديث وروايته عن الأئمة عليه السلام وحفظه من الإندثار كتب الرجال التي دونت أسماء أصحاب الأئمة عليه السلام والتابعين وكل من روى ودون عنهم؛ مثل كتاب الرجال لعبد الله بن جبلة، ومشیخة الحسن بن محبوب، والرجال للحسن بن فضال، والرجال علي بن الحسن، والرجال لمحمد بن خالد البرقي، والرجال لأحمد بن محمد بن خالد، والرجال لأحمد العقيقي، ورجال النجاشي، وغيرهم.

٣. دور الشيعة والكتب الأربعة (الأصول الأربعة) في زمن الغيبة الكبرى

- التعريف بالكتب الأربعة

الأصول الأربعة الأول- «الكافي» و«الإستبصار» و«التهذيب» و«من لا يحضره الفقيه»- هي التي عليها المدار في هذه الأعصار:

أما «الكافي» وهو تأليف الكليني ألفه في مدة عشرين سنة و توفي ببغداد سنة ثمانين أو تسع وعشرين وثلثمائة ولجلالة شأنه عدّه جماعة من علماء العامة كابن الأثير في كتاب «جامع الأصول من المجددين لمذهب الإمامية» على رأس المائة الثالثة بعد ما ذكر أنّ سيّدنا وإمامنا أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام وعلى آباءه الطاهرين هو المجدد لذلك المذهب على رأس المائة الثانية.

وأما كتاب «من لا يحضره الفقيه» فهو تأليف رئيس المحدثين أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمي وله مؤلفات أخرى سواه بقارب ثلاثمائة كتاب توفي بالريّ سنة احدى وثمانين وثلثمائة.

وأما «التهذيب» و«الإستبصار» فهما من تأليفات شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ وله تأليفات أخرى سواهما في التفسير والأصول والفروع وغيرها توفي طيب الله مضجعه سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدس الغروي.

فهؤلاء المحمدون الثلاثة هم أئمة أصحاب الحديث من متأخري علماء الفرقة الناجية الإمامية. (العالمي، ١٣٩٠: ٧)

- الكتب الأربعة في كلمات العلماء

قال الشهيد الثاني في «شرح الدراية»: قد كان استقرّ أنّ المتقدمين على أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً ثمّ تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول ولخصّها جماعة في كتب خاصّة تقريباً على المتناول وأحسن ما جمع منها: «الكافي»، و«التهذيب»، و«الإستبصار»، و«من لا يحضره الفقيه». (الشهيد الثاني، ١٤٢١: ٧٤-٧٣)

ويقول الشيخ البهائي:

وكان قد جمع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من أحاديث أنمتنا عليه السلام في أربعمئة كتاب يسمّى الأصول ثمّ تصدّى جماعة من المتأخرين لجمع تلك الكتب وترتيبها تقليلا للإنتشار وتسهيلا على طالبي تلك الأخبار فآلفوا كتباً مبسّطة مبوّبة وأصولاً مضبوطة مهذّبة مشتملة على الأسانيد المتّصلة بأصحاب العصمة كالكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب والإستبصار ومدينة العلم والخصال والأمالى وعيون الاخبار الرضا وغيره. (العالمى، ١٣٩٠: ٧-٦)

وجاء في «فقه الرضا»: ولو وصل منه - ولو القليل - إلى المحدثين الثلاثة، مصنفي الكتب الأربعة المشتملة على أكثر ما ورد عنهم في الأحكام. (الإمام الرضا عليه السلام، ١٤٠٦: ٢٥)

وجاء في مقدمة «الهداية عند الحديث» عن الصدوق ومؤلفه «من لا يحضره الفقيه»: والتعويل على كتبه خصوصاً كتاب «من لا يحضره الفقيه» فإنه أحد الكتب الأربعة التي هي في الإشتهار والإعتبار كالشمس في رابعة النهار، وأحاديثه معدودة في «الصحاح» من غير خلاف. (الصدوق، ١٤١٨: ٢١٧، المقدمة)

وورد في مقدمة «الخلاف» عند حديثه عن كتاب «الإستبصار»: الإستبصار، وهو أحد الكتب الأربعة المعول عليها في استنباط الأحكام الشرعية عند فقهاء الطائفة، وأحاديثها ٥٥١١ حديثاً. (الطوسي، الخلاف، ١٤٠٧، ج١: ١٤)

وعن مقدمة «نكت الخلاف» للمحقق الحلي: ولهذه الناحية فإن لشيخ الطائفة على الشيعة حقاً لا ينكر وفضلاً لا يستر، على أن جمعا من علماء الشيعة القدماء عملوا ما عمله، فإن الشيخين الكليني والصدوق ألفا «الكافي» و«من لا يحضره الفقيه» اللذين هما من الكتب الأربعة أيضاً، وكذا غيرهما من الأقطاب، وإنا لا ننكر فضلهم بل نشكرهم على حسن صنيعهم ونقدر مجهودهم، ونسأل الله لهم الأجر الثواب الجزيل. (المحقق الحلي، ١٤١٢، ج١: ٢١)

وعن الإستر آبادي: يكفي أصحاب الكتب الأربعة أن يكون الداعي لجمعها خوفا من اندراس الحديث وضياعه، ولم يمكنهم عند ذلك تمييز الصحيح والضعيف باليقين، فجمعوا منها ما حسن الظنّ لهم به ولم يعلموا كذبه مخالفته قطعاً لمذهب أهل البيت عليه السلام وأحالوا في العمل به على ما يتحقق من حال رواته كما فعله الشيخ في أحكامه وفتاواه، غيره أيضاً كذلك. (الإستر آبادي، ١٤٢٦: ١١٣)

وقيل: أحاديث الكتب الأربعة، أعني، «الكافي»، و«الفقيه»، و«التهذيب»، و«الإستبصار»؛ مأخوذة من أصول وكتب معتمدة معوّلة عليها، كان مدار العمل عليها عند الشيعة. (الفاضل التونسي، ١٤١٥: ٢٧٨)

اتضح مما سبق أن الأصول الأربعة هذه مأخوذة من الأصول الأربعمئة، وقد تم من خلالها حفظ وجمع أهم ما في هذه الأصول، وتبويبها بشكل يسهل على المطالع مراجعتها، ومن هنا يتضح دور هذه الكتب الأربعة في حفظ تراث الأئمة عليهم السلام من الضياع والانداس، هذه الكتب التي تعتبر المرجع للفقهاء والعلماء وأهل النظر والرأي والمحققين، كما أن هناك مصنفات أخرى للشيعة في الروايات؛ مثل «وسائل الشيعة»، و«مستدرک الوسائل»، و«بحار الأنوار»، و«مدينة العلم»، و«الخصال»، و«الأمالي»، و«عيون أخبار الرضا»، «علل الشرائع»، «معاني الأخبار»، و«عوالي الثالي العزيزية»، و«المصباح»، و«الوافي»، و«مرآة العقول»، و«جامع أحاديث الشيعة»، وغيرها.

الخاتمة

إلى هنا تبين مايلي:

- أن لأهل البيت عليهم السلام دروا في تدوين الحديث وحفظه ومنعه من الإندثار والانداس، وكان تصرف كل إمام في ذلك بتناسب مع الظروف السياسية المحيطة. وقد ظهر هذا الدور جلياً في زمن الإمامين الهمامين الباقر والصادق عليهم السلام وباختصار نقول إن الخط البياني لدورهم تارة يكون تصاعدياً وأخرى تنازلياً طبقاً للظروف المحيطة وما يشخصونه من المصلحة.

- أن للإمام علي عليه السلام كتابا ثميناً وكبيراً وطويلاً فيه كل شيء حتى أرش الخدش، تناقله الأئمة عليهم السلام واحداً تلو الآخر، وأظهروه واعتمدوا عليه عندما تقتضي الحاجة.
- أن لفاطمة عليها السلام صحيفة محفوظة في حوزة الأئمة عليهم السلام كما أن لكل إمام كتباً خاصة به أثبتت بعض الآثار ذلك.
- أن للشيعة في زمن الحضور لا سيما أصحاب الأئمة عليهم السلام دروا واضحاً وصريحاً ولا يخفى في حفظ وتدوين الحديث ولهم كتب وأصول كثيرة من أهمها ما سمي بالأصول الأربعمئة.
- أن للشيعة في زمن الغيبة الكبرى دوراً لا يقل أهمية عن دورهم في زمن الحضور في حفظ وتدوين الحديث، ويتجلى ذلك في كتب وأصول دونها العلماء، وأهمها الكتب أو الأصول الأربعة التي اعتمدت في جمع الأحاديث فيها على ظاهر ما ورد في الأصول السابقة عليها لا سيما الأصول الأربعمئة.
- أن للأصول أو الكتب الأربعة دوراً كبيراً في حفظ أهم ما ورد في الأصول الأربعمئة.
- بعد كل ما تقدم نستطيع القول بضرر قاطع أن الدور الأساس في حفظ الحديث وتدوينه يعود إلى الشيعة الإمامية، ولولا أن من الله علينا بهذه النعمة بواسطة الأئمة عليهم السلام وأصحابهم وورثتهم من العلماء لكان التراث النبوي ﷺ والدين في منحنى ومنعطف آخر، لكانت العواقب وخيمة أكثر مما نحن عليه اليوم.
- لا بد من الإقرار بأن لمنع تدوين الحديث آثار سلبية مازلنا نعيش ثوابعها إلى اليوم، ومن أهمها؛ فقدان الكثير من الأحاديث النبوية ﷺ الصحيحة، وانتشار ظاهرة وضع الحديث والإسرائيليات، وعزل آل البيت عليهم السلام وإبعادهم عن حقوقهم، وظهور ظاهرة الإجتهد بالرأي والقياس، واختلاف آراء المسلمين، وتحريف الدين.
- من كل ما تقدم يجب أخذ العبر والسير على نهج الأئمة عليهم السلام وأصحابهم والعمل بكل ما أوتينا من قوة لحفظ هذا التراث من أي عاصفة تريد إلحاق الضرر به، ومن جهة أخرى يجب العمل على محو أو الحد من الآثار التي ترتبت على منع تدوين والتقليل منها.

قائمة المصادر

١. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن محمد (١٤١٧). **الصواعق المحرقة**. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢. ابن حنبل، أحمد بن محمد (١٤١٩). **مسند أحمد بن حنبل**. المحقق: أبو المعاطي النوري. بيروت: عالم الكتب.
٣. ابن حنبل، أحمد بن محمد (١٤٠٨). **العلل ومعرفة الرجال**. المحقق: وصي الله محمد عباس. بيروت، المكتب الإسلامي.
٤. ابن عباد، إسماعيل (١٤١٤). **المحيط في اللغة**. المحقق: محمد حسن آل ياسين. بيروت: عالم الكتاب.
٥. ابن فارس، أحمد (١٤٠٤). **معجم مقاييس اللغة**. المحقق: عبد السلام محمد هارون. قم: مكتب التبليغ الإسلامي.
٦. الإسترآبادي، محمد أمين (١٤٢٦). **الفوائد المدنية وبذيله الشواهد المكية**. المحقق: رحمت الله رحمتي أراكي. الطبعة الثانية. قم: مكتب النشر الإسلامي.
٧. الأشعري القمي. سعد بن عبد الله (١٣٦٠). **المقالات والفرق**. الطبعة الثانية. طهران: مركز النشر العلمي والثقافي.
٨. الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد (١٤١٢). **مفردات ألفاظ القرآن**. المحقق: صفوان حسين داودي. بيروت: دار العلم.
٩. البخاري، محمد بن اسماعيل (١٤٠٧). **صحيح البخاري**. الطبعة الثالثة. بيروت: دار ابن كثير.
١٠. العاملي، محمد بن حسين (١٣٩٠). **الوجيزة في علم الدراية**. المحقق: مرتضى أحمديان، قم: مكتبة بصيرتي.
١١. العاملي، محمد بن حسين (١٤١٤). **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين**. الطبعة الثانية. مشهد: مجمع البحوث الإسلامية.
١٢. الترمذي، محمد بن عيسى (١٣٩٥). **سنن الترمذي**. تحقيق وتعليق: محمد أحمد شاکر ومحمد فزاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض. الطبعة الثانية. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
١٣. جمع من العلماء (١٤٠٥). **الأصول الستة عشر من الأصول الأولية في الروايات و أحاديث أهل البيت عليه السلام**. قم: دار الشبستري للمطبوعات.

تدوين الحديث ومنع اندثاره... ٢٨٧/

١٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٤١٠). **الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية**. بيروت: دار العلم للملايين.
١٥. الحر العاملي، محمد بن حسن (١٤١٨). **الفصول المهمة في أصول الأئمة** عليه السلام. المحقق: محمد بن الحسين القائي. قم: مؤسسة المعارف الإسلامية للإمام الرضا عليه السلام.
١٦. الحر العاملي، محمد بن حسن (١٤٠٩). **وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة**. قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
١٧. الحسيني، هاشم معروف (١٤١١). **تاريخ الفقه الجعفري**. تقديم: محمد جواد مغنية. قم: دار الكتاب الإسلامي.
١٨. حيدر، أسد (١٤٢٥). **الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة**. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.
١٩. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر (١٤١٩). **مكارم الأخلاق ومعالها ومحمود طرائقها**. القاهرة: دار الآفاق العربية.
٢٠. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (١٩٧٤). **تقييد العلم**. المحقق: يونس العش. الطبعة الثانية. بيروت: دار إحياء السنة النبوية.
٢١. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (١٩٧١). **شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث**. المحقق: محمد سعيد خطيب أوغلي. أنقرة: جامعة أنقرة.
٢٢. الخولي، محمد عبد العزيز (١٩٨٣). **مفتاح السنة**. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٣. الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن (١٤١٢). **سنن الدارمي**. المحقق: حسين سليم الداراني. السعودية: دار المغني.
٢٤. الإمام الرضا عليه السلام، علي بن موسى (١٤٠٦). **فقه الرضا عليه السلام**. مشهد: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
٢٥. الشهرستاني، السيد علي (١٤٣٠). **منع تدوين الحديث؛ قراءة في منهجة الفكر وأصول مدرستي الحديث عند المسلمين**. الطبعة الرابعة. قم: مؤسسة الرافد.
٢٦. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي (١٤٢١). **شرح البداية في علم الدراية**. قم: منشورات مكتبة المحلاتي.
٢٧. الصدوق، محمد بن علي (١٤١٨). **الهداية في الأصول والفروع**. قم: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام.
٢٨. الصدوق، محمد بن علي (١٣٨٦). **علل الشرائع**. قم: مكتبة داوري.
٢٩. الصفار، محمد بن الحسن (١٤٠٤). **بصائر الدرجات**. طهران: مؤسسة الأعلمي.
٣٠. الطبرسي، أحمد بن علي (١٤٠٣). **الإحتجاج**. مشهد: نشر مرتضى.
٣١. الطهراني، آغا بزرگ (١٤٠٣). **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الأضواء.
٣٢. الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن (١٤٠٧). **الخلاف**. قم: مكتب النشر الإسلامي.

٣٣. الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن (١٤٠٧). تهذيب الأحكام. الطبعة الرابعة. طهران: دار الكتب الإسلامية.
٣٤. العاملي، محسن الأمين (١٣٧٠). أعيان الشيعة. الطبعة الثالثة. دمشق: مطبعة ابن زيدان.
٣٥. العاملي، محمد بن مكي (١٤١٩). ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة. قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
٣٦. الفاضل التوني، عبد الله بن محمد (١٤١٥). الإجتهد والتقليد (الوافية في الأصول). قم: مجمع الفكر الإسلامي.
٣٧. الفراهيدي، خليل بن أحمد (١٤١٠). كتاب العين. الطبعة الثانية. قم: دار هجرة للنشر.
٣٨. الفيض الكاشاني، محمد محسن بن شاه مرتضى (١٤٢٥). الشافي في العقائد والأخلاق والأحكام. طهران: دار نشر اللوح المحفوظ.
٣٩. كاشف الغطاء، علي بن محمد رضا (١٣٩٩). أدوار الفقه وأطواره. بيروت: دار الزهراء.
٤٠. الكليني، محمد بن يعقوب (١٤٠٧). الكافي. المحقق: علي أكبر غفاري. الطبعة الرابعة. طهران: دار الكتب الإسلامية.
٤١. المتقي الهندي، علاء الدين (١٤٠٩). كنز العمال. المحقق: بكري حياني وصفوت السقا. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٤٢. المحدث النوري، ميرزا حسين (١٤٠٨). مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل. بيروت: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
٤٣. المحقق الحلبي، نجم الدين جعفر (١٤١٢). النهاية ونكتها. قم: مكتب النشر الإسلامي.
٤٤. المحقق الداماد، محمد باقر (١٤٠٥). الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية. قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي.
٤٥. المفيد، محمد بن النعمان (١٣٧١). أوائل المقالات في المذاهب والمختارات. المحقق: عباسقلي واعظ چرندايي. الطبعة الثانية. تبريز: مطبعة رضائي.
٤٦. النجاشي، أبو الحسن أحمد بن علي (١٤٠٧). رجال النجاشي. قم: مكتب النشر الإسلامي.
٤٧. النوبختي، الحسن بن موسى (٢٠١٢). فرق الشيعة. بيروت: منشورات الرضا.
٤٨. القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج (٢٠١٠). صحيح مسلم. المحقق: محمد عبد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.